يكون لداره جيران نعرفهما وجيران نجهلهما والاوجه ان يكون الربع لكل الدار المشتملة على بيوت فيوجد له حقيقة دار واحدة فلا يشترط فيه دور ولو ورثت دار لجماعة يحصل لكل منهم ذلك على عدد الدور وحصة كل دار على عدد سكانها بعد وجيب استيعاب المعتبر منه ما امكن ثم من علم جهة منها كان اقرب فيها يظهر ويقسم المال على عدد الدور ثم ما خص كل دار على عدد سكانها ان عرف فيها يظهر وان كانوا كلهم في دور متساوية واحدة كما هو واضح سواء ذلك المشتمل والعلي والحر والطلق وضدها كما شمله اطلاقهم وظاهر ان حاصل الفق لسيده والملحق ببينة الرق والحرية ان لم تكن فيها يد والا فلمن وقع الميراث في يديه ولو تعددت دار المورث صرف لجيران اكثرها سكنى فان استووا كان لجيرانها وهم مائة وستون من كل نظير ما مر فيما يظهر ومن في احد مساكنه حاضر الحرم تقصيل لا يتجه مجيء بعضهم فقط اذ حاضر البيت وجاره مستاران فلا حكم لعرف شهر عكس هذا وبحث الاذرعي اعتبار الحالة التي هو بها حال الوصية والموت والزكية اعتبار الصفات بها والراجح كما افاده السبكي ان المحدد كبيره فيما يظهر وبه يعلم رد على بعضهم في اوجه اشتالين

والعلماء الفرضية لهم هم الموصوفون يوم الموت لا الوصية كما هو ظاهر فاش كما مر بانهم **اصحاب علوم الشرع من تفسير** وهو معرفة معاني كل اية وما اريد بها فتشمل كلا من التوقيفي واستنباط ما يجوز ومن ثم قال القارئ لا يعرف لي علم تفسير القرآن دون احاطته لانه كما قال الحديث **وحديث** وهو علم يعرف به حال الراوي قبوله ومنه وهو صحة وضدها والمروي صحة وضدها وعمل ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ والسماع **وفقه** بان يعرف من كل باب طرفا يمكنه به الى معرفة ما قيد مدركا واستنباطا وان لم يكن مجتهدا عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالبا في الوصايا فانه حيث اطلق العالم لا ينصرف عند الاطلاق لهؤلاء ويكفي ثلاثة منهم اتحاد العلوم الثلاثة او بعضها ولو عسر على البلد او فقراء مثلا ولا عالم الا واحد فقير ولم وقت الموت بطلت الوصية ولو اجتمعت الثلاثة في واحد اخذ بالكل فقط نظير ما مر في قسم الصدقات ولعل اوفى لائم الناس اخذ في الفقه الفقه باكثر العلوم والمتفقه من اشتغل بتحصيل الفقه وحصل شيئا منه لو قع **لا عربي** وان احسن طرق القرآن واداها وضبط معانيها واحكامها **وادب** وهو من يعرف العلوم العربية نحوا وبيانا وصرفا ولغة وشعرا ومتعلقاتها **وعبر** للرؤيا اي العلمية والا فمن عبر من غير التحقيق وفي الخبر الرؤيا لاول عابر **وطبيب** وهو من يعرف عوارض جسد الانسان صحة وضدها وما يعضل او يزيل لا فيها **وكذا متكلم عند الاكثرين** وان كان علمه بالنظر لمسئلة او مسئلتين واقوى ما يعتمد ان كان الفقه سبيلا فاعلم لانه ليس بفقيه ظنا كما للصيمري وصاحب البيان ومنطقي وان تزفقت كما ان العلوم فما علمه وصرفي وان كان النحو فيما عليه لتغير الظاهر والباطن

من كما لطف ربي وتحليتها بكل كمال ربي بعد فضل العلوم لما مر في القرن ولما روي لفقيها دخل الجاهل عليه دون المتبدي ما شهر وحفه والمتوسط بينهما درجات يجتهد المفتي فيها والدرع ترك الاخذ او القراءة بعط الامر يحفظ كل القرآن عن ظهر قلب او المراد فلان يطلب من الدنيا سوي ما يكفيه وعياله او لا عتل الناس فلان بعدهم في الدنيا ومثله اكيسهم كما قاله القاضي او لاجهلهم فلعبادة الاوثان قال قائل من المشتغلين فالذي يسب الصحابة وابتدع في ذلك كفرتها معصية وهي في الجملة مبطلة لان الصادر ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها او ينا رمها كما قالها ومن ثم ينبغي كما ينبغي بطلانها لو قال الذي بعيد الوثن او يسب الصحابة وفسق بشهادة التائب لا يزيح معصيته بالتوبة كما يعلم مما يأتي او لا يجعل الناس صرف الى ما مع الزكاة كما قاله البغوي وجعلان يصرف الى من لا يتقرى الضيف او لاجوف الناس قال الروياني قال ابراهيم المروزي يصرف الى ثلث يقبل بالثلثين وقال الماوردي عندي انه يصرف الى اشبه الناس لان الحق يرجع الى المعروف الاجتهاد والعادة فالمتبادر عرفا كل واحد منها بما يظهر انهم الاشراف الذين بيانهم والقرشية العالمون بالكتاب والسنة ظاهرا وباطنا وسيد الناس الخليفة لانه المتبادر منه والرشيد المنتسب من جهة الاب الى الحسن والحسين لان الشرف وان عم كل فرع الا انه المختص بالاولاد فالحاصل رضي الله عنهم مدرقا فطرا عند الاطلاق **وبجلوز وصية لغير المالكية وعكسه** والمراد بهم هنا ما يأتي في قسم الصدقات فتستغني المملوف فيما اوصي به لاحدهما يجوز دفعه للاخر فيما لهما اذا افترقا اجتمعا واذا اجتمعا افترقا ويجوز النقل هنا الى غير فقراء البلد الا ان الاجماع اليه لا عتماد الزكاة والوصية للبيتامى او الاراملي او الايامى او العميان او الحجاج او الزمنا او اهل الجبور او الطاعمين او التكفين الموتى او حفر قبورهم يتجه اشتراط فقرهم وان استبعده الاذرعي في الحجاج ووجه اعتباره فيهم ان الحج يستلزم السفر بل طوله غالبا وهو يستلزم الحاجة غالبا فان مشوا بلا قفار فلا الخنثى يعتبر ايهم والجمع صغير لا بالة والايم والا يمة لا زوج لها الان الاولى من باشت من زوجها بموت او بغيره والايم لا يشترط فيها تقدم زوج وبكر كان في اشتراط الخلو عن الزوج حالا ولو احتمالا ما امل والا بطار والشيب لم يدخل فيه الرجال وان لم يكن له زوجات او مر للعلاب صرف لرجل لا زوجة له والا نحو الملاة الخلية في اوجه الرابعين **ولو جمعهما** اي النوعين في وصيته **لشركه** العمي به بينهما ان شرك الوصيان كما لا والا فالمركب **نصفين** فيجعل نصف المعمى به للفقراء ونصفه لهم كما بين في الزكاة ولا ينافي ذلك ما مر في رسوم ولا يجب استيعابهم كما مر فيستحق عند الاطلاق عدد ما لو اوصي لكل زيد وابي عمرو وحيث يقسم على عددهم ولا ينصف **واقل ما صحت** من القفراء او المساكين حيث ابنيد واجمل او فيد وابه وهو غير محصورين **ثلاثة** لانها اقل